Zanco Journal of Human Sciences (ZJHS)

TYPE: Original article
DOI https://doi.org/10.21271/zjhs.29.SpC.11

المعوقات الاقتصادية والمالية والادارية للامركزية الادارية في اقليم كوردستان – العراق بعد (2014)

رفعت عبدالله حجي/كلية العلوم السياسية، قسم النظم السياسية والسياسة العامة، جامعة دهوك، أقليم كوردستان/ العراق

عبدال جمعة عبدالرحمن/كلية العلوم السياسية قسم النظم السياسية والسياسة العامة– جامعة دهوك، أقليم كوردستان/العراق

OPEN ACCESS
*Corresponding author
Rafaat Abdullah Haji
Arybdl90@gmaile.com

RECEIVED :05 /07/2025
ACCEPTED :10/09/ 2025
PUBLISHED :15/12/ 2025

الملخص

بات أسلوب اللامركزية الإدارية من أهم وأنجح الأساليب التنظيمية للوحدات الإدارية في الدول المعاصرة البسيطة منها والمركبة، ولهذا الأسلوب الإداري في التنظيم علاقة طردية بمسألة تعزيز آليات ووسائل الديمقراطية وتلبية متطلبات حقوق الإنسان المادية والمعنوية من خلال تحقيق أو تطوير وازدهار الوحدة الإدارية والتخطيط المنظم لها والاستثمار الأفضل لمواردها الذاتية المتنوعة. وفي هذا السياق هناك معوقات وتحديات مختلفة تعول إلى عدم التطبيق السليم لهذا التنظيم اللامركزي الإداري، وبهذا فأن هذه الدراسة تسعى إلى معرفة وتحليل المعوقات التي تواجه تطبيق اللامركزية الإدارية في إقليم كوردستان – العراق، بعد عام 2014، رغم تبني الإقليم لهذا الاسلوب الإداري، غير أن ما نلمسه على ارض الواقع وجود معوقات عديدة أعاقت تحقيق أهدافها لا سيما في المجالات الاقتصادية والمالية والإدارية. وتنطلق الدراسة من إشكالية مركزية تمثلت في التساؤل عن أبرز المعوقات التي تحول دون تطبيق فعّال للامركزية. معتمدة المنهج الوصفي التحليلي، بهدف وصف اللامركزية الادارية في الإقليم وتحليل أوجه القصور والمعوقات التي تواجهها، ومن ثم تسليط الضوء على أسباب ضعف فعالية اللامركزية الإدارية في الإقليم وما نتج عن ذلك من آثار سلبية على التنمية. توصلت الدراسة في النهاية الى نتيجة مفادها أن الاقتصاد الاحادي و الفساد المالي، وغياب الموازنة العامة، وهيمنة البيروقراطية وضعف كفاءة الموارد البشرية، هي من أبرز التحديات التي اعاقت فعالية اللامركزية، وأثرت سلبا على تحقيق التنمية.

الكلمات المفتاحية:
المعوقات ،
الاقتصادية،
المالية،
الادارية،
اللامركزية الادارية .

About the Journal
Zanco Journal of Humanity Sciences (ZJHS) is an international, multi-disciplinary, peer-reviewed, double-blind and open-access journal that enhances research in all fields of basic and applied sciences through the publication of high-quality articles that describe significant and novel works; and advance knowledge in a diversity of scientific fields. https://zancojournal.su.edu.krd/index.php/JAHS/about

1 . المقدمة :

تعد اللامركزية الإدارية أحد المبادئ الحديثة الأساسية في إدارة الدولة، إذ توجه نحو تقديم خدمات الإدارة العامة بكفاءة وفعالية أكبر من خلال تقاسم الصلاحيات والمسؤوليات بين الحكومة المركزية والوحدات المحلية. وقد أتاحت التجارب الدولية في تطبيق هذا النموذج فرصا لتحسين جودة الخدمات العامة، بالإضافة إلى إرساء قنوات لمشاركة المواطنين في صنع القرار بما يسهم في التنمية. ولا يخلو هذا المفهوم النبيل من تحديات جسيمة ينطوي عليها تطبيق هذا النموذج في الممارسة الإدارية في إقليم كردستان. وتسعى هذه الورقة إلى مناقشة القيود الاقتصادية والمالية والإدارية التي تعيق تقدم اللامركزية الإدارية في الاقليم.

تناول الدراسة عدة محاور اختص الاول بمنهجية الدراسة الذي تم التطرق فيه الى مشكلة الدراسة و من ثم اهدافه و كذلك الفرضيات التي انبثقت في ضوء تساؤلات حول مشكلة الدراسة و من ثم المنهج الذي اعتمده الدراسة و الصعوبات التي تواجه الدراسة و أهميته، في حين عرض المحور الثاني الدراسات السابقة ذات الصلة، بينما اختص المحور الثالث الاطار النظري للدراسة والمتمثلة في (مفهوم اللامركزية الادارية وأشـكالها،خصـائص اللامركزية الادارية و أهدافها).أما المحور الرابع فقد اختص لمعوقات اللامركزية الادارية في الاقليم متمثلة (المعوقات الاقتصادية ،المعوقات المالية،المعوقات الادارية). والمحور الاخير اختص للاستنتاجات والمقترحات الخاصة بالدراسة.

1.1.اشكالية الدراسة :

رغم تبني اقليم كوردستان مبادئ اللامركزية الادارية بصدور قانون رقم (3) لسنة 2009 غير ان التطبيق العملي يكشف عن وجود العديد من المعوقات و من هنا تبرز اشكالية الدراسة و التي يمكن صياغتها في السؤال الرئيسي على النحو التالي :

ما هي ابرز المعوقات التي تواجه تطبيق اللامركزية الادارية في الاقليم؟

1.2. أهمية الدراسة :

تكمن أهمية هذا الدراسة في تناوله لقضية إدارية بالغة الأهمية في إقليم كردستان، لما لها من علاقة مباشرة بتحسين حياة المواطنين وجودة الخدمات المقدمة لهم. كما تتجلى أهميته في ندرة الدراسات التي تناولت معوقات اللامركزية في الإقليم. إضافةً إلى ذلك، يوفر البحث أساسا علميا يمكن للجهات المعنية الاستفادة منه في وضع وتنفيذ سياسات أكثر فعالية في مجال الحكم المحلي.

1.3. هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن القيود الاقتصادية والمالية والإدارية التي تعيق التطبيق الفعّال للامركزية الإدارية في إقليم كوردستان – العراق بعد عام 2014، وتحليل أثر هذه المعوقات على كفاءة الإدارة المحلية وجودة الخدمات العامة، وذلك بغية الوصول إلى مقترحات عملية تسهم في تفعيل هذا النموذج الإداري وتجاوز التحديات التي تواجهه.

1.4. فرضية الدراسة :

للاجابة على السؤال الرئيسي للدراسة تحاول الدراسة اثبات الفرضية التالية :

1– تواجه اللامركزية الادارية في الاقليم العديد من المعوقات الاقتصادية والمالية والادارية .

1.5.صعوبات الدراسة:

تمثلت أبرز الصعوبات في ندرة المصادر الحديثة المتعلقة بتجربة اللامركزية الإدارية في إقليم كوردستان بعد عام 2014،

1.6. منهجية الدراسة :

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال:

1. الوصف :لتوضيح واقع اللامركزية الإدارية في إقليم كوردستان – العراق بعد عام 2014، وبيان أبعادها الاقتصادية والمالية والإدارية.

2. التحليل :للكشف عن أوجه القصور والمعوقات التي تعترض التطبيق العملي للامركزية، ودراسة آثارها على التنمية المحلية وجودة الخدمات العامة.

2.الدراسات السابقة :

الدراسة الاولى: ناناوەندێتیی کارگێڕی خوجێیی لە هەرێمی کوردستان – عێراق لەنێوان یاساو واقیعدا (1992-2022). له لەیەن تۆێژەر(أ.م.د. جلال حسن مصطفى و عسمان عبدالله احمد) له گوڤاری مجلة الدراسات السياسية و الامنية ،المجلد(6) العدد(1) حزيران 2023 دا بلاوكراوەتەوە.

تناول الدراسة مشكلة اللامركزية الادارية بين القوانين والتشريعات الصادرة لتعزيز دورها و تطبيقها على أرض الواقع في اقليم كوردستان ، و حاول الدراسة الاجابة على تساءول البحث الرئيسي و المتمثل في " هل تم تطبيق مبادئ اللامركزية الادارية المنصوص عليها في القوانين المعمول بها في اقليم كوردستان على أرض الواقع؟" وأهم ما توصل اليه الدراسة أنه لم يتم تطبيق قانون رقم (3) لسنة 2009 المتعلق بنظام المحافظات في الاقليم لضعف تضمين مبادئ اللامركزية الادارية فيها و تعارضها مع القوانين الاخرى .

الدراسة الثانية: النظام اللامركزي: المشاكل و افاق الادارة في أقليم كوردستان . للباحثون (د.يوسف كوران، د.ئوميد رفيق فتاح، د.عابد خالد رسول، د.هردى مهدى ميكه). قراءات مستقبلية/مركز الدراسات المستقبلية، السليمانية– اقليم كوردستان 2020 .

تناول الدراسة قضايا النظام اللامركزي في إقليم كردستان، وأهمها غياب الاستقلال المالي للوحدات اللامركزية. كما أشار إلى غياب آلية شعبية لانتخاب المحافظين ومجالس الإدارة المحلية. ولم تجر انتخابات لاختيار مسؤولين من الطبقات الدنيا (مثل الأقضية والنواحي)، باستثناء مجالس المحافظات. وناقش الدراسة عدة سيناريوهات مستقبلية محتملة للنظام الإداري اللامركزي في الإقليم: السيناريو الأول: استمرار النظام على حاله، مما قد يزيد من المشاكل ويضيع فرصة تشكيل حكومة قوية تحظى بدعم شعبي. السيناريو الثاني: تراجع الوضع نحو مزيد من عدم الاستقرار والانقسام السياسي والإداري. أما السيناريو الثالث: فيُظهر رغبة في إصلاح نموذج الحكم في الإقليم من خلال تعزيز اللامركزية ومنح الوحدات اللامركزية صلاحيات أكبر. ولتطبيق اللامركزية الإدارية وتعزيزها في الإقليم، اقترحت الدراسة الالتزام بإجراء انتخابات دورية للمجالس والقائمين على إدارة جميع أشكال ومستويات الحكم.

الدراسة الثالثة: سروشتی دیموکراتی لا مەرکەزیەتی کارگێڕی « لێکولینەوەیەکە لە سەر رێکخستنی پەیوەندیەکانی نێوان حکومەتی هەرێمی کوردستان و ئیدارە خوجێیەکان لە هەرێم بە پێی پروژەی دەستوری هەرێمی کوردستان » ماستەرنامەیەک پێشکەش بە کولیژی یاساو زانستە سیاسیەکان لە زانکوی سەلاحەدین – هەولێر کراوە لە لایە ن (هوگر ئیبراهیم حەکیم) 2009.

تناول الدراسة مدخل نظري للقضايا النظرية و ناقش تجربة اللامركزية في العراق بشكل عام وحلل تجربة أقليم كوردستان في هذا الصدد من حيث مسودة الدستور والقوانين فضلا عن الواقع السياسي والقانوني لعلاقة حكومة اقليم كوردستان مع الادارات المحلية، وللاجابة على تساءل الدراسة الرئيسي وهو "هل العلاقات بين حكومة أقليم كوردستان والادارات المحلية تتبع مبدأ اللامركزية الادارية من اجل تعزيز العملية الديمقراطية ؟" استخدم الدراسة اكثر من اسلوب وفق فكرة تكامل الاساليب (المنهج الوصفي،ومنهج تحليل النظام،ومنهج دراسة الحالة).و توصل الدراسة الى عدة استنتاجات أهمها أن التنظيم الاداري في اقليم كوردستان أقرب الى المركزية منه الى اللامركزية كما انها فقدت الكثير من طبيعتها الديمقراطية .

الدراسة الرابعة: ،الاشكاليات القانونية المتعلقة بالادارات المستقلة في اقليم كوردستان–العراق دراسة تحليلية . اسماعيل نجم الدين زنكنة،مجلة الاكاديمية لجامعة نوروز 2023 قسم القانون ،كلية القانون، جامعة جيهان السليمانية،أقليم كوردستان العراق

تناول الدراسة موضوع استحداث الادارات المستقلة في اقليم كوردستان كادارة كرميان و رابرين و سوران و زاخو. كما يُقيّم شرعية هذه الوحدات الإدارية، محاولا توضيح الإشكاليات القانونية التي تواجهها فيما يتعلق بأساسها القانوني، وتشكيلها، وصلاحياتها، ومدى خضوعها للرقابة المركزية والمحلية. وللتحقيق أهداف عدة، منها: ما هو تعريف الإدارة المستقلة؟ ما هي نماذجها واستخداماتها؟ ما هو

مبررها القانوني؟ كيف توصف صلاحياتها وسلطاتها؟ ما هو الارتباط الرسمي لقوانين الإقليم في سياق تنظيمه الإداري، وتحديدا الحكومة المحلية؟ و الى أي جهة تخضع من حيث الاشراف و الاهم من ذلك من حيث الرقابة؟ يشير التحقيق إلى أن كلمة "مستقلة" مساء فهمها ولا تصف وظيفتها أو موقعها بدقة. فهي ليست مستقلة عن المحافظات التي تنتمي إليها، وتفتقر إلى قواعد رسمية، وقد أُنشئت بقرارات من مجلس الوزراء. و قدم الدراسة توصيته الاساسية و المتمثلة في ضرورة خلق سلطة قانونية للادارات المستقة من خلال وضع قوانين لتنظيمها او اجراء التغيرات اللازمة لقانون المحافظات والاقضية والنواحي في الاقليم رقم (3) لسنة 2009المعدل

3. **هيكلية الدراسة :** تتألف هذه الدراسة بإستثناء المقدمة والاستنتاجات والتوصيات من محورين رئيسيين :

1- الاطار النظري للدراسة ويتناول مفهوم اللامركزية الادارية وأشكالها وخصائصها اضافة الى أهدافها.

2- المعوقات الاقتصادية والمالية والادارية للامركزية الادارية في اقليم كوردستان: وتشمل المعوقات الاقتصادية مثل الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للايرادات وارتفاع معدلات الفقر والبطالة، والمعوقات المالية مثل الفساد المالي وغياب الموازنة، والمعوقات الادارية مثل البيروقراطية وتدني كفاءة الموارد البشرية.

1-الاطار النظري للدراسة

4.1.مفهوم اللامركزية الادارية و اشكالها

4.1.1.مفهوم اللامركزية الادارية

تُعدّ اللامركزية الإدارية أحد أبعاد اللامركزية، وقد نشأت نتيجة لتعقّد وظائف الدولة وتعدد المهام والأنشطة الإدارية مع تطور الحياة. أمام هذا التحدي، تخلّت الدولة عن النهج المركزي، مُمكّنةً سلطتها المركزية من نقل جزء من مهامها الإدارية إلى هيئات مستقلة أخرى، محلية كانت أم عامة، لتمارس مهامها تحت إشرافها ورقابتها.وقبل الحديث عن مفهوم اللامركزية الادارية يجب أولاً تحديد مفهومها من الناحية اللغوية لتوضيح مدلولها ودلالاتها وثانياً من الناحية الاصطلاحية لتحديد معناها العلمي والإداري.

أولاً/ تعريف اللامركزية لغةً: مصطلح اللامركزية مأخوذة من الفعل ركز: أصلها مركز: والمركز تعني المقر الذي تتشعب منه الفروع – وسط الدائرة – (بن هادية واخرون، 1991، ص1055).

والمركز: هو الثابت الدعائم والاسلوب المركز هو الشديد الايجاز (بن هادية واخرون ،1991،ص1056).

اللامركزية: من الفعل Decentraliser، أبطل المركزية من:centralizer المشتق هو نفسه عن اللاتينية: centralis (كلمة من أصل يوناني) التي تعنى (المركز) أو (النقطة الوسطى) (عفافسة،2014،ص12).

ثانياً / تعريفها اصطلاحاً: تم تعريف اللامركزية بعدة طرق من قبل مختلف الجهات والمتخصصين، وذلك استنادا إلى وجهات نظرهم ومنطلقاتهم المختلفة. وفيما يلي بعض هذه التعريفات.

يُعرف وايد ليونارد (White Leonard) (1891 –1953) اللامركزية بأنها " نقل للسلطة تشريعية كانت او اقتصادية او تنفيذية من المستويات الحكومية المركزية الى المستويات الدنيا " (عبدالوهاب ،2001، ص6). كما يعرف روندينيلي (Rondinelli) (1981) اللامركزية بأنها " نقل السلطة للتخطيط واتخاذ القرارات و ادارة الوظائف العامة من مستوى اعلى من الحكومة الى أي فرد أو منظمة أو وكالة الى مستوى أدنى "(Massuanganhe, 2005, p7).

وعرف فقهاء القانون الإداري ومنها الفقيه (عبدالغني بسيوني عبدالله) اللامركزية بأنها "تحويل جزء من وظائف الدولة عن طريق التفويض الى وحدات الجهاز الاداري ونقلها الى هيئات مستقلة قانونا ، والذي قد يشمل وظائف الدولة الثلاث، وقد يقتصر على الوظيفة التنفيذية أو الادارية فقط " (غانم واخرون،2001،ص19). يؤخذ على هذا التعريف بانه غير دقيق لان اللامركزية لا يتظمن تفويضا للسلطات بل هي عملية ادارية اوسع من التفويض لان التفويض يشمل عدم التركيز الاداري.

أما اللامركزية الادارية يتجلى جوهرها في توزيع المهام الادارية بين السلطة المركزية وسلطات ادارية أخرى مستقلة. وهذا يعني وجود

عدة مراكز لاتخاذ القرار، مما يساهم في تنوع الكيانات العامة مع وجود استقلال نسبي في علاقاتها المتبادلة (حسن ،2009، ص138).

وقد قام العديد من المختصين في هذا المجال بتعريف هذا المفهوم، يركز كل منها على عنصر أو أكثر من عناصرها، مع أن جميعها تشترك في المفهوم الأساسي نفسه (حسن، 2009، ص 13). إذ يرى الدكتور(محمد فؤاد)" أن لامركزية النظام الإداري تعتمد على توزيع المسؤوليات الإدارية بين الإدارة المركزية والهيئات المستقلة الأخرى، سواء كانت إقليمية أو مصلحية. وتهدف هذه الهيئات إلى ممارسة صلاحياتها وفقا للحدود القانونية المحددة لها، وتحت إشراف الدولة، دون تدخل مباشر" (فؤاد،1983م،ص91).

وبالتالي، سيتم تقسيم اللامركزية الإدارية إلى أنواع مختلفة من الكيانات العامة، حيث تظهر الكيانات العامة المحلية أو الكيانات ذات الصلة بالخدمات داخل الدولة. ووفقاً للتشريعات السارية، تتوزع الوظائف الإدارية داخل الدولة بين هذه الكيانات. وستُقدم النتائج تقريراً عن الجهاز الإداري للدولة، والإدارة المركزية، والهيئات العامة المحلية والخدمية، التي تُشكل إدارة لامركزية أو سلطات إدارية لامركزية (عبدالوهاب ،2005، ص133). اللامركزية الإدارية، من هذا المنظور، تعني منح المناطق سلطة اتخاذ القرارات بشأن مجموعة متنوعة من القضايا الإدارية. كما تسمح هذه اللامركزية للمناطق بإنشاء هيئات محلية تهدف إلى خدمة مصالحها، مما يُميز المصالح المحلية عن المصالح الوطنية. علاوة على ذلك، تمنح اللامركزية الإدارة المحلية صفة الشخصية الاعتبارية والاستقلال الإداري والمالي، مع خضوعها للرقابة والرقابة المستمرة من الإدارة المركزية. مع ذلك، ليس هذا بحرية كاملة، إذ أن كل شيء آخر سينشأ عندئذٍ كدول متعددة داخل الدولة الواحدة (نخلة ،1998 ، ص39).

4.1.2. أشكال اللامركزية الادارية

أولاً/ اللامركزية الادارية المحلية أو الاقليمية : بموجب هذا الأسلوب، يتم تقسيم اقليم الدولة الى وحدات اقليمية ، حيث تتولى كل وحدة إدارة شؤونها من خلال جهاز مستقل عن السلطة المركزية، ضمن نطاق اختصاصها الإقليمي، ووفقا للصلاحيات والاختصاصات الممنوحة لها قانونا. ولا بد من وجود روابط تربط هذه الأجهزة بالسلطة المركزية، لضمان وحدة البلاد سياسيا وإداريا (الخفاجي،2014،ص46).

حيث قد يرى المشرع (السلطة التشريعية) أن الأجزاء المختلفة لإقليم الدولة تختلف من حيث الثقافة والاجتماع والاقتصاد والجغرافيا، مما يستدعي عدم معاملتها بشكل متساو. في هذا السياق، تظهر مصالح محلية يُفضل أن يديرها المواطنون المحليون من خلال هيئات منتخبة، إلى جانب المصالح القومية التي تهم الدولة (فؤاد،1983،ص91-92) ،

ويرى بعض الفقهاء ومن أبرزها سليمان الطماوي أن هناك تعريفاً آخر يعتبر الانتخابات شرطاً أساسياً للامركزية الإدارية الإقليمية، ويرون أن اللامركزية الإقليمية تتجلى في نقل سلطة اتخاذ القرار الإداري من السلطة المركزية إلى هيئة عامة جديدة وهي المجالس المحلية التي تشكل بالانتخابات من قبل الجهات المعنية (الفتلاوي ،2013 ،ص30). وهذا الشرط يجعل اللامركزية تكتسب قيمة ديمقراطية إذا أدت إلى إدارة الشؤون إلى أقصى حد من قبل الأطراف المعنية أو ممثليها (فوديل، دلفولقية، كما في ترجمة القاضي،2008،ص301).

بما أن الوحدات الإقليمية قد شكلت مجالس محلية، فلا ينبغي أن تتمتع هذه المجالس بصلاحيات سن القوانين. ولا ينبغي لها سن أي تشريعات خاصة بها، بل تُطبّق ما تُقرّه الحكومة المركزية فيما يتعلق بقوانين عملها والتخطيط المركزي من خلال إصدار اللوائح والقرارات (هماوه ند،2001،ص290).

ثانياً / اللامركزية الادارية المصلحية أو المرفقية : تعرف بانها "مشروع اقتصادى تملكه الدولة و تمنحه الشخصية المعنوية و تديره بأساليب تختلف عن ادارتها التقليدية غايته اشباع حاجات العامة و مصالحهم " (بن عشي ،2005،ص.4)، وهي تنشأ عند قيام الدولة بمنح المرافق العامة، سواء كانت قومية أو محلية، الشخصية المعنوية ودرجة من الاستقلال (عبد العاطي،2021، ص61)، ولا يعتمد

هذا الأسلوب على مفهوم الديمقراطية، بل هو فكرة فنية ترتبط بكفاءة ادارة المرفق، وبالتالي، ولا يتم استخدام أسلوب الانتخابات في اختيار رؤساء أو أعضاء مجالس إدارة هذه الهيئات (عبدالوهاب و عثمان،2008،ص33).

ويعتبر هذا النهج نهج الهيئات والمؤسسات العامة التي نشأت بعد الحرب العالمية الثانية، وهو الأسلوب الأكثر شيوعا في إدارة المرافق العامة اليوم (حسين، 2006، ص92). وقد نشأ هذا النهج نتيجة لتدخل الدولة في مجالات جديدة لم تكن تمارسها سابقًا، لمواكبة تزايد مهامها مع تطور المدينة في تلك المرحلة الجديدة، وازدياد عدد المشاريع والمرافق العامة، مما زاد من المطالبة بمنح بعض هذه المرافق شخصية اعتبارية تدار بشكل مستقل عن إشراف الدولة من قبل السلطة المركزية لتسريع العمل الإداري (حسن،2009،ص141)

4.2. خصائص اللامركزية الادارية واهدافها

تتسم اللامركزية الإدارية بخصائص عدة يتحدد وفقها هذا التنظيم الإداري، ومن ثم هناك اهداف محددة يتعرف من خلالها اللامركزية الإدارية وعلى النحو التالي:

4.2.1. خصائص اللامركزية الادارية

رغم تباين آراء الباحثين والفقهاء بشأن تحديد عناصر اللامركزية الادارية فإنهم يجتمعون أن قيامها لا يتحقق إلا بوجود ثلاث عناصر أساسية وهي:

اولاً: الاعتراف بوجود مصالح محلية تتميز عن المصالح الوطنية:

بما أن اللامركزية الإدارية تدرك ضرورة تمكين السلطات المحلية من إدارة شؤونها بما يلبي احتياجاتها، فمن المنطقي أن نلاحظ وجود مصالح خاصة تتعلق بتلك الفئات داخل المناطق. قد تكون بعض القضايا أكثر أهمية لفئة محددة في منطقة محددة منها لجميع مواطني الدولة (حسين،2006،ص75). وهذا ما اكده الفقيهان الفرنسيان جورج فوديل و بيار دلفولفية عندما يتحدثان عن الشرط الاول للامركزية هو " أن المؤسس أو المشرع ، يعترف بوجود مستقل لبعض المصالح العامة هي نفسها ، و لكن بعمومية اقل اتساعا من المصالح التي تتولاها الدولة : مصلحة بلدية أو محافظية مثلا "(ڤوديل، دلڤولڤية، كما في ترجمة القاضي ،2008،ص302).

تحدَّد المصالح المحلية من قِبل السلطة التشريعية بموجب القانون، وليس بقرار من السلطات المحلية أو السلطة المركزية. ولذلك، لا يجوز تعديل أو تقليص صلاحيات السلطات المحلية إلا بموجب قانون مماثل (عبدالوهاب،2005،ص137).

ثانياً: ان يتولى ادارة هذه المصالح هيئات محلية مستقلة ومنتخبة:

تقع مسؤولية تلبية الاحتياجات والمصالح المحلية على عاتق السلطات المحلية المنتخبة أو ممثلي المحافظات، أي سكان المنطقة أو المحافظة. وتضمن العملية الانتخابية الاستقلال عن السلطة المركزية، وتحررها من أي شكل آخر من أشكال السيطرة أو إدارة تلك المصالح، وتضمن استقلالية هذه السلطات (حسين،2022،ص592). استقلال هذه الهيئات أو المجالس عن السلطة المركزية يتوقف على عاملين: أولاً، منح الشخصية الاعتبارية للهيئات المحلية، وثانياً، طريقة تشكيل هذه الهيئات أو المجالس (الفتلاوي،2013،ص44). ويؤدي حصول الوحدات المحلية على وضع الشركات إلى انفصالها الإداري والاقتصادي. ونتيجةً لذلك، تتمتع بسلطة امتلاك الأصول، والتقاضي، والتعرض للمقاضاة، ولها أموالها وميزانياتها الخاصة، وإيراداتها ونفقاتها (حسين،2006،ص77-78).

ثالثاً: رقابة السلطة المركزية على اعمال الهيئات المحلية المنتخبة:

لا تتمتع هيئات اللامركزية باستقلالية تامة، إذ يُفترض أن تعمل تحت إشراف الإدارة المركزية، وهو ما يُعرف بالرعاية الإدارية أو الإشراف الإداري (حسن،2009،ص152). ولا يعني تمتع الوحدات الإقليمية بحقوق اعتبارية مستقلة، وما يترتب على ذلك من استقلال إداري ومالي للدولة، قطع جميع الروابط بينها(حسين،2006،ص82).

يمكن تفسير جوهر اللامركزية الإدارية على أنه تحقيق توازن دقيق وعلاقة متناغمة بين عنصرين متناقضين: حرية الوحدة اللامركزية، وفي الوقت نفسه، إلزامها بالخضوع لرقابة السلطة المركزية. ويتعين على المشرع أن يضمن، على النحو السليم، تحقيق هذا التوازن بين الجانبين، استنادًا إلى مبادئ وقواعد راسخة في الفقه والقضا (عبدالوهاب،2005،ص135).

4.2.2.اهداف اللامركزية الادارية

يرى العديد من المختصين ومنهم (سليمان الطماوي) إن اللامركزية الادارية لها اهداف عده، وهي كالاتي: (صالحي،2009،ص12-13).

أولاً / الاهداف السياسية: ترتبط الأهداف السياسية في اللامركزية الإدارية بشكل أساسي بمبدأ انتخاب الجماعات المحلية، حيث يسهم هذا المبدأ في تحقيق مجموعة من الأهداف، منها :

أ / تعزيز الديمقراطية: تهدف اللامركزية الإدارية إلى تعزيز الديمقراطية عمليًا بتفويض الصلاحيات للمجتمع المحلي لانتخاب المجالس المحلية لإدارة شؤونه. كما أنها تهيئ المواطنين للمبادئ السياسية، مما يعزز الديمقراطية على مستوى الدولة.

ب/ دعم الوحدة الوطنية وتحقيق التكامل الوطني: يجب على الإدارة المحلية أن تعمل على ضمان وجود الوحدة الوطنية، حيث أن التقسيمات الإدارية هي أداة يمكن من خلالها إضعاف مراكز القوى القائمة أو إزالتها بالكامل، كما هو الحال في معظم البلدان التي تعاني من التعصب القبلي أو الإقليمي أو غيره من أشكال التعصب.

ج / ينبغي أيضا توزيع الصلاحيات على الإدارات المحلية، لأن ذلك من شأنه تعزيز مرونة النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي للبلاد، بحيث لا تكون الصلاحيات بيد العاصمة. كما سيعزز ذلك قدرة البلاد على مواجهة الأزمات والتحديات، سواءً أكانت محلية أم خارجية

ثانياً: الاهداف الادارية : تتلخص الاهداف الادارية فيما يلي :

أ / تحقيق الكفاءة الإدارية: تعمل المجالس المحلية كهيئات لامركزية لتعزيز الكفاءة الإدارية من خلال الاستخدام الأمثل للموارد وتقديم خدمات متميزة للمواطنين. ومن خلال هذه الهيئات، تُقيّم كفاءة الخدمات من حيث قدرتها على تلبية احتياجات المواطنين.

ب / تميل أنماط الأداء إلى التباين بين الوحدات المحلية بناءً على طبيعة كل وحدة وحجمها واحتياجاتها، مما يُجنّبها التنميط في الأداء، وهو أحد عيوب الإدارة المركزية.

ج / إزالة القواعد المرتبطة بصلاحيات الإدارة ومسافتها، حيث يُنجز العمل أشخاص لا يدركون الاحتياجات المحلية، ولا يخضعون لرقابة المستفيدين من الخدمة.

ثالثاً: الاهداف الاجتماعية : تتركز الاهداف الاجتماعية فيما يلي : (الطعامنة،2013، ص16)

1 – تربط الحكومة المحلية الحكومة الوطنية بالقاعدة الشعبية، مما يضمن معرفة كليهما باحتياجات المجتمعات ورغباتها، وكيفية مساعدتها على النمو اقتصاديًا واجتماعيًا.

2 – يهدف إلى تنمية ثقة المواطن واحترام الإرادة الحرة والرغبة في المشاركة في إدارة الشؤون المحلية. وهو جزء من التنمية الشاملة للأمة.

3 – ويتعزز شعور الأفراد بالانتماء على المستويين الإقليمي والوطني. وتبذل جهود للحد من آثار العزلة التي جلبتها الحضارة الحديثة نتيجة تشديد القواعد الحديثة.

4– الإدارة المحلية قناةٌ تُمكّن المواطنين من تلبية احتياجاتهم ورغباتهم وتطلعاتهم. –

رابعاً: الاهداف المالية والاقتصادية : تتجلى المنافع المالية والاقتصادية للامركزية الادارية بتحقيق فاعلية النفقة والاستغلال الامثل للموارد نتيجة (عبدالعاطي،2021،ص56):

أ– تُمكّن الهيئات المحلية من فهم احتياجات المجتمعات بشكل أفضل، وتتمتع بآلية عمل سريعة وديناميكية تُواكب مختلف ظروف هذه المجتمعات وأولوياتها التنموية المتنوعة. –

ب – تشجيع التنافس بين الوحدات المحلية عبر مقارنة الأداء وتبادل الخبرات الأمر الذي يدفعها الى تحسين جودة الخدمات ورفع كفاءتها بشكل ملموس.

ج – تحقيق قدرمن الاستقرارالاقتصادي في المجتمع من خلال تمكين الوحدات الادارية من التفاعل السريع مع التحديات والصدمات الاقتصادية ووضع قواعد مالية مرنة تكفل استمرار الخدمات العامة الأساسية.

د – تزيد من الايرادات الضريبية عبر تحسين اليات الجباية وتوسيع الوعاء الضريبي وربط الرسوم بالخدمات المقدمة وهو ما يعزز من قدرة الوحدات المحلية على تمويل احتياجاتها ذاتياً ويقلل من اعتمادها على التحويلات المركزية.

5. المعوقات الاقتصادية والمالية والادارية للامركزية الادارية في الاقليم

5.1.المعوقات الاقتصادية

تواجه الادارة المحلية واللامركزية في أقليم كوردستان العديد من المعوقات الاقتصادية التي تؤثر سلبا على أدائها الخدمي وتحقيق التنمية المحلية. ومن أبرز هذه المعوقات قلة الموارد المالية المتاحة للادارات المحلية، والتي تعود إلى مجموعة من المشكلات الاقتصادية التي حالت دون توفير الإمكانيات اللازمة للوحدات الإدارية، مما يعيق خطط التنمية وتقديم الخدمات. لذا، سنسلط الضوء في هذا السياق على أهم المشكلات الاقتصادية التي تواجه أقليم كوردستان وتأثيرها على عمل الوحدات المحلية. ومن بين هذه المشكلات، الاعتماد الكبير على النفط كمصدر رئيسي للإيرادات، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات الفقر والبطالة.

5.1.1.الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للايرادات (الاقتصاد الاحادي)

تُشكّل عائدات النفط الحصة الأكبر من عائدات أقليم كوردستان، وقد أدى اعتماد الاقليم على هذه الأموال إلى توقف سبل كسب المال الأخرى، مما يجعلها غير مستعدة لانخفاض أسعار النفط في السوق العالمية. لأن النفط باعتبارها سلعة استراتيجية دولية لا تتأثر اسعارها فقط بقوانين العرض والطلب بل هناك العديد من العوامل الاقتصادية و السياسية والامنية والفنية ...الخ التي تؤثر في اسعارها ارتفاعا أو انخفاظا مما يؤدي الى عدم ثبات أسعارها في الاسواق العالمية(عزيز،2024). كما أدى التركيز المفرط على النفط إلى إعاقة النمو الاقتصادي العام، مما جعل المنطقة غير مستعدة للتعامل مع الركود الاقتصادي الذي قد ينجم عن انخفاض أسعار النفط (شالي،2024).

لقد أدى فائض النفط إلى نشوء دولة ريعية، تقوم بتوزيع عائداتها الوطنية من خلال التجارة أو استئجار مواردها الطبيعية مع عملاء خارجيين، كليًا أو جزئيًا (مجموعة البنك الدولي،2016). يُظهر هذا اعتماد الاقليم الكبير على عائدات مبيعات النفط. ويتجلى نمط الاقتصاد القائم على ملاك الأراضي في انخفاض مساهمة الزراعة والصناعة في الناتج المحلي الإجمالي، بل وحتى في مساهمة متفاوت (قدوري و بدر،2015).

يمكن وصف العلاقة بين عائدات النفط والإيرادات العامة بما يُطلق عليه في الأدبيات المالية الحديثة "نظرية حوض الاستحمام"(Bathtub Theory)، بموجب هذا المفهوم النظري، ترتفع الإيرادات العامة عند تدفقات مالية هائلة نتيجةً لعوامل خارجية إيجابية، مثل ارتفاع أسعار النفط. وتتراجع عند تعرضها لعوامل خارجية سلبية، مثل انخفاض أسعار النفط. ويعكس هذا ضعف قاعدة الإيرادات العامة، وبالتالي اعتماد الاقتصاد المستمر على النفط، إذ لا يستطيع تحسين طريقة كسب الدخل (حسن، 2020، ص8).

دفعت صدمة أسعار النفط عام 2014 وتوقف التحويلات المالية من الحكومة المركزية الى حكومة إقليم كوردستان إلى حافة الهاوية المالية. ومنذ منتصف عام 2014، أدى انخفاض الإيرادات إلى أزمة سيولة خانقة أثّرت سلبًا على الاستثمار العام والنمو الاقتصادي (محمد واخرون،2017،ص1136). حيث انخفض سعر النفط في الاسواق العالمية من اعلى مستوى بلغه من حوالي (110) دولار للبرميل في عامي 2012–2013 ليصل الى (40) دولارا للبرميل 2015 – 2016 (جمهورية العراق و البنك الدولي،2018،ص2) بلغ الناتج المحلي الإجمالي النفطي 37.8% و55.8% في عامي 2014 و2015، بعد أن كان 87.3% في عام 2013 على التوالي. وقد فرض هذا ضغطًا هائلاً على اقتصاد إقليم كردستان، وأدى بالتالي إلى أزمة مالية في حكومة الإقليم، التي كانت أصلًا عاجزة عن سداد رواتب ومستحقات العمال، ناهيك عن سداد السلف على المشاريع الاستثمارية. في عام 2015، بلغت متأخرات الرواتب ومستحقات

العمال 36.4% من الناتج المحلي الإجمالي، بينما بلغ الدين العام للحكومة 75.5% من الناتج المحلي الإجمالي في العام نفسه (محمد واخرون،2017،ص1131).

ومن جانب اخر، في عام 2020، انهارت أسعار النفط العالمية وتفاقمت جائحة كوفيد-19، مما قلّص بشكل أكبر من القدرة المالية للإقليم. وانخفضت إيرادات مبيعات النفط، التي تُشكّل 90٪ من الإيرادات المحلية لحكومة الإقليم، بنحو 45٪. وفي بيان رسمي، أعلنت وزارة المالية في الإقليم في 17 اب 2020 أن الإيرادات الداخلية للإقليم، إلى جانب إيرادات مبيعات النفط، لم تتجاوز 390 مليار دينار، أي بانخفاض قدره 35٪ مقارنةً بإيرادات عام 2019 (كوران واخرون،2020).

كل هذه الارقام والمعطيات السالفة الذكر انما توحي بان الايرادات لا تغطي النفقات في ظل اعتماد حكومة الاقليم على سياسة اقتصاد النفط، لذلك نرى ان الانخفاض في اسعار النفط أدت الى الانخفاض الشديد في ايراداتها مما يؤدي الى تقيد شديد لقدرة حكومة اقليم كوردستان على تمويل ميزانيتها . لم تكن الحكومة تمتلك الاموال الكافية للاستمرار في دفع رواتب الموظفين، لذلك قام حكومة إقليم بتطبيق سياسة التقشف، حيث حصل معظمهم على رواتبهم لمدة ثمانية أشهر فقط في عام (2015). ومنذ اذار (2016)، تم استقطاع الرواتب بنسبة تتراوح بين (15% الى75%)، وذلك اعتمادا على فئة الأجور (ديويفر، 2017،ص4)، وعلى اثر ذلك نلحظ حجم التحدي الذي يواجه التنمية المحلية في الاقليم نتيجة لاعتمادها على ايرادات النفط في تمويل برامجها التنموية الذي هو اساسا مرتبط بعوامل خارجية مما يعرض تنفيذ مشاريع التنمية المحلية الى هزات و صدمات خارجية ترتبط بالتغيرات النفطية في الاسواق العالمية .

5.1.2. ارتفاع معدلات الفقر والبطالة

يُمثل الفقر والبطالة تحديين اقتصاديين في إقليم كردستان. وقد نتجت هذه التحديات بشكل كبير عن ضعف السياسات والاستراتيجيات الاقتصادية للإقليم على مر السنين، وعن الأزمات الاقتصادية التي مر بها. ومن الأزمات التي عصفت بالإقليم الانخفاض الحاد في أسعار النفط عام 2015، من 115 دولارا أمريكيا في حزيران 2014 إلى 35 دولارا أمريكيا في كانون الثاني 2015. كما انخفضت الإيرادات المُحوّلة من الحكومة الاتحادية إلى الإقليم بشكل كبير، من 12 مليار دولار أمريكي عام 2013 إلى حوالي مليار دولار أمريكي عام 2014 قبل أن تُقطع هذه التحويلات في حزيران 2015. أما العامل الآخر فهو الحرب ضد داعش منذ منتصف عام 2014(مجموعة البنك الدولي ،2016،ص5). وقد أدت هذه الأزمات المتعددة ومتتالية إلى ارتفاع كبير في مستويات الفقر والبطالة في إقليم كردستان. وأشار تقرير قياس الفقر العراقي لعام 2013 إلى أن نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر في الاقليم كانت 5.3% في عام 2007 ثم انخفضت إلى 3.8% في عام 2012 قبل أن تضرب الأزمة المالية (سماقه يى،2015،ص90).

وارتفع هذا الرقم إلى 13.5% في عام 2016، مما يعني أن حصة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الوطني في الاقليم ارتفعت نتيجة للأزمة النقدية (سماقه يى،2023،ص45).

ونتيجة للحرب ضد داعش وتدهور العلاقات بين حكومة إقليم كردستان والحكومة الاتحادية، بالإضافة إلى عدم ارسال الحصة المالية من قبل الحكومة الفيدرالية الى الاقليم قفز معدل الفقر في الاقليم من 3.8% في عام 2012 إلى 4.7% في عام 2014، ثم إلى 5.46% في عام 2018 (سماقه يى،2015،ص90). وكما هو موضح في هذا الجدول.

جدول رقم (1) يوضح نسبة الفقر في اقليم كوردستان –العراق لسنوات (2007–2018)

المحافظة	2007	2012	2014	2018
دهوك	%9,3	%5,8	%12,4	%8,6
السليمانية	%3,3	%2,0	%1,2	%4,46
اربيل	%3,4	%3,6	%1,5	%6,7
الاقليم	%5,3	%3,8	%4,7	%5,46

المصدر: ايوب انور حمد سماقه يى ، 2015 ، ص 90. من : التنمية المستدامة في اقليم كوردستان العراق، واقع و رؤية استشرافية، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد.

اضافة الى ذلك ان تزايد هجرة اللاجئين السوريين والنازحين العراقيين إلى إقليم كردستان، واجهت الحكومة في السنوات الأخيرة ضغوطا مالية كبيرة وضغوطا على تقديم الخدمات العامة. وقد أثرت هذه العوامل بشكل كبير على قدرة الحكومة على تقديم خدمات التعليم والصحة والحماية الاجتماعية لسكان الإقليم المتزايدين بسرعة، والذين بلغ عددهم أكثر من 1.8 مليون لاجئ ونازح داخلي، مما أدى إلى زيادة بنسبة 28% في عدد سكان إقليم كردستان. وفي دراسة مشتركة أجرتها وزارة التخطيط في حكومة إقليم كردستان والبنك الدولي، قُدِرت متطلبات الاستقرار للنازحين داخليا واللاجئين في عام 2015 بحوالي 1.4 مليار دولار (مجموعة البنك الدولي،2016، ص5).

هذا يجعل إقليم كردستان من أكثر المناطق تضررا، فقد ارتفع معدل الفقر في الإقليم إلى 12%، متجاوزا بذلك المعدل المتوقع بافتراض النمو الطبيعي. وقد نتج عن ذلك نزوح أعداد كبيرة من السكان، وفقدان فرص العمل، وازدياد المنافسة عليها، فضلا عن الضغط المتزايد على السلع والخدمات(جمهورية العراق و البنك الدولي،2018،ص40).

كما شهدت معدلات البطالة ارتفاعاً بسبب الأزمات الاقتصادية، حيث بلغت 7.9% في عام 2012 وارتفعت إلى 13.6% في عام 2015، وهو أعلى مستوى في الاقليم (سماقه يى،2015 ،ص93).

الجدول رقم(2) يوضح معدل البطالة في اقليم كوردستان للسنوات (2012–2018)

المحافظة	2012	2014	2015	2017	2018
دهوك	%8,3	%8,0	%14,4	%15,7	%16,77
السليمانية	%8,1	%7,6	%13,1	%9,2	%5,69
اربيل	%7,5	%4,6	%13,5	%9,1	%8,87
اقليم كوردستان	%7,9	%6,7	%13,6	%11,3	%10,5

المصدر: محمد جبار حمد علي ، (2023)، ص109.من: تحليل العلاقة بين الاستدامة المالية و التنمية المستدامة مع اشارة خاصة لحالة اقليم كوردستان –العراق، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة صلاح الدين – اربيل .

وفقا للجدول رقم (2)، يظهر معدل البطالة في محافظات الاقليم كما يلي:

في عام 2012، بلغ معدل البطالة 7,5٪ في أربيل، و8,1٪ في السليمانية، و8,3٪ في دهوك. وبذلك، سجلت دهوك أعلى معدل بطالة، بينما سجلت أربيل أدنى معدل. وتفاقمت الأزمات المالية في الإقليم، واندلعت الحرب ضد تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، مما انعكس في ارتفاع معدل البطالة في عام 2015 إلى أعلى معدل سنوي له في دهوك، وهو 14,4٪، و13,3٪ في أدنى معدل، وهي السليمانية. ومع ذلك، بدأ المعدل بالانخفاض ليصل إلى متوسط 10,5٪ في عام 2018، نتيجة لتحسن ظروف العمل عقب عودة القطاع الخاص إلى الإقليم، واستئناف أنشطته التجارية، والقضاء على تنظيم الدولة الإسلامية (على،2023،ص109).

وعليه يمكننا القول أن المجتمعات الفقيرة غالبا ما تفتقر الى القدرة على دفع الضرائب والرسوم للسلطات المحلية، وذلك بسبب انخفاض دخل الفرد، وهذا يؤدي إلى ضعف الإيرادات الذاتية للوحدات المحلية، مما يؤثر سلبا على قدرتها في تمويل المشاريع وتقديم الخدمات للمواطنين. بالإضافة إلى ذلك، فان المجتمعات التي تعاني من ارتفاع معدلات الفقر والبطالة تزداد اعتمادا على الخدمات الحكومية المدعومة والمجانية، مما يزيد من الأعباء على السلطات المحلية التي غالبا ما تكون غير قادرة على تلبية هذه الاحتياجات.

5.2.المعوقات المالية

5.2.1. وجود الفساد المالي

يعريف الفساد بشكل عام بانه "الانحراف عن السلوكيات المتعارف عليها من قبل الموظفين في القطاعين العام والخاص، وذلك لمصلحة فرد أو مجموعة معينة، يؤثر هذا الفساد بشكل مباشر أو غير مباشر على سلامة المجتمع وحقوق الانسان ومؤسسات الدولة، مما يؤدي إلى تضرر الاستثمار والاقتصاد، وهروب رؤوس الأموال. كما يسهم في انتشار البطالة والفقر والجهل، ويقضي على مقومات التنمية والتقدم" (عبدالواحد و محمد، 2023،ص361).

اما الفساد المالي يعرف (قاموس) المصطلحات الاقتصادية بأنه "سوء الاستخدام أو تحويل الأموال العامة لتحقيق مصلحة شخصية، أو تبادل الأموال مقابل خدمة أو تأثير معين (كاكه رش والصالحي،2023،ص350). ويشير أيضا الى السلوك غير القانوني الذي يؤدي إلى إهدار المال العام وتحقيق منافع شخصية، والذي يتجلى في مجموعة من الانحرافات المالية ومخالفة القواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل الاداري والمالي في الدولة ومؤسساتها" (اميدي،2010،ص175).

كما يعرف بأنه "يتمثل في الانحرافات المالية ومخالفة القوانين والأنظمة المعمول بها في تنظيمات الدولة واداراتها. كما يتضمن انتهاك الضوابط والتعليمات الخاصة بالجهات الرقابية المالية. وتظهر مظاهر الفساد المالي في عدة أشكال، مثل الرشاوى، والاختلاس، والتلاعب، والتهرب الضريبي، وغسيل الاموال بالاضافة إلى تخصيص الأراضي والمحسوبية في التعيينات الوظيفية"(سليمان واخرون،2014،ص207).

للمخالفات المالية آثار سلبية كبيرة على النمو الاقتصادي للدول، يتفق معظم خبراء الإدارة المعاصرين على أن المخالفات المالية تسبب خسارة فادحة لعملية التنمية، إذ تتطلب تخطيطا ودراسة مدروسة جيدا. عندما يتدخل عنصر غير مخطط له في المشروع المخطط له، فإن الخطط تنتكس وتخرج عن مسارها المقصود. يتولى أفراد فاسدون المشروع بدافع شرير لاستغلال مناصبهم النافذة، سواء في حزب أو حكومة. غالبًا ما يتم ذلك مقابل بعض الحصص أو الرشاوى المحددة التي يتضح أنها ضارة بالخزانة العامة أو الخزينة. ونتيجة لذلك، يتم إنفاق مبالغ إضافية تعادل الرشاوى المستلمة، مما يؤدي إلى خسائر مالية وإدارية، مما يؤخر المشروع وبالتالي التنمية (اميدي،2010،ص242).

الفساد هو العامل الأهم الذي يعيق عملية التنمية، وبشكل أكثر وضوحا، يُعيق الاقتصاد والسياسة. لذلك، يُخفف الفساد من حدة الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. وبطبيعته، نظرا لارتباطه بالاستيلاء على الموارد، بما فيها الموارد البشرية، فإن التوزيع العادل والكفاءة الاقتصادية يتعرضان للخطر نتيجة تسليم أو توفير السلع أو الخدمات لجماعات ذات النفوذ الكبير(بدوي، 2023،ص52).

يؤدي انتشار الفساد أيضا إلى زيادة النفقات وانخفاض الإيرادات العامة، مما يؤدي إلى اتساع عجز الموازنة. كما أن الإعفاءات الضريبية غير العادلة أو التهرب الضريبي يؤديان إلى انخفاض الإنفاق العام على الخدمات والسلع الأساسية، مما يُديم الفساد. وفي منظور أوسع، يُقوّض الفساد قدرة الضرائب على تخفيف التضخم وضبط الإنفاق (بدوي ،2023،ص52).

يؤثر انخفاض الدخل سلبا على الإنفاق الحكومي على التنمية، والذي يشمل أساسا مشاريع البنية التحتية، بالإضافة إلى قطاعي التعليم والصحة، من بين قطاعات أخرى (سليمان واخرون،2014،ص213). كما يُسهم في انخفاض كفاءة الاستثمار العام، ويُؤثر سلبا على جودة البنية التحتية العامة، ويحدث هذا عندما تُقلل الرشوة من الموارد المخصصة للاستثمار، مما يؤدي إلى سوء توزيعها أو ارتفاع تكلفتها (جودت الشاعر،2020،ص206). كما أدت انتشار الفساد الى تراجع معدلات الاستثمار المحلي والأجنبي، حيث يتجنب المستثمرون بيئة الفساد، مما يدفعهم إلى تقليل استثماراتهم. نتيجة لذلك، ينخفض الطلب الكلي ومعدلات النمو الاقتصادي (بدوي ، 2023،ص52).

تتنوع الأسباب والدوافع المؤدية إلى تفاقم ظاهرة الفساد المالي، وفي هذا السياق، حدد البنك الدولي بعض العوامل الرئيسية التي تُسهم في تفاقم الفساد، سواءً المالي أو الإداري. ومن أهما: (علي، 2022،ص176).

1 – ضعف أو فساد في الاجهزة الرقابية : عندما تكون الاجهزة الرقابية نفسها ضعيفة وغير محصنة أو تعاني من الفساد فإنها تفقد قدرتها على الكشف عن المخالفات أو محاسبة المسؤولين بل قد تتحول الى وسيلة للتغطية على الفساد، وبالتالي يؤدي ذلك الى غياب المساءلة ويعطي الفاسدين شعوراً بالافلات من العقاب.

2 – الإجراءات البيروقراطية في المؤسسات الحكومية: تعقيد المعاملات الادارية وطول الاجراءات يفتح المجال أمام الموظفين لإستغلال سلطاتهم وطلب الرشاوى مقابل تسريع انجاز المعاملات.

3 – الفراغ السياسي الناشئ عن الصراع على السلطة: تضعف شرعية المؤسساتالرسمية وتفقد الرقابة فعاليتها عندما تتعرض الدولة لازمات سياسية أو صراعات بين القوى الحاكمة، ففي ظل هذه الاجواء يتراجع القانون أمام سلطة النفوذ والمصالح الامر الذي أدت الى خلق بيئة خصبة لازدهار الفساد.

4 – ضعف مؤسسات المجتمع المدني: تقوم مؤسسات المجتمع المدني بلعب دور اساسي في الكشف عن الفساد كما تقوم بالضغط على السلطات للمساءلة، ولكن في حال ضعفها أو تقييد عملها يغيب الصوت الرقابي الشعبي مما يسمح بانتشار الفساد في مختلف مفاصل الدولة.

5 – الظروف الاجتماعية والسياسية المناسبة لظهور الخصوصية: والمقصود هنا أن هناك بعض الفئات أو المجموعات تحصل على امتيازات خاصة نتيجة الولاءات الحزبية أو العشائرية أو الطائفية فتُعامل بمعايير مختلفة عن غيرها، الامر الذي يولد تمييزاً في تطبيق القانون ويؤدي الى تفشي الوساطة والمحسوبية وهذا بحد ذاته أحد أبرز مظاهر الفساد الاداري والمالي.

في الاقليم، تتشابه أسباب الفساد إلى حد كبير مع الأسباب العامة التي تُولده في أي مجتمعات أخرى، وإن كانت محددة. فالمحسوبية والمحسوبية والسيطرة الحزبية، وتفوق مؤسسات الدولة على أجهزة الدولة، وتجاهل معايير الكفاءة في مهام العمل، وقلة الخبرة في طبيعة المهام، واحتكار الحزبين السياسيين الرئيسيين للسلطة السياسية، كلها عوامل ساهمت في تأجيج الفساد في الاقليم (علي،2021).

أشار التقرير الأول، الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتعاون مع مجلس القضاء في إقليم كردستان، إلى أكثر من 100 قضية مسجلة بين تشرين الثاني 2022 وكانون الأول 2024، بالإضافة إلى 50 حكما قضائيا صدر بين عامي 2016 و2022. وأشار التقرير إلى أن وزارة المالية والاقتصاد في حكومة إقليم كردستان (25%)، ووزارة الكهرباء (18%)، والمجالس البلدية (17%) هي الأكثر تضررا من الفساد الكبير. ويجدر بالذكر أن عدد التهم الرسمية التي وجهتها المحاكم ضد كبار المسؤولين الحكوميين يكاد يكون ضئيلا، وأن المساءلة لا تزال متركزة إلى حد كبير في المستويات الحكومية الدنيا، وفقًا لما ذكرته المحكمة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2023) .

ليس من السهل دائما تتبع ممارسات الفساد نظرا لغياب الشفافية والمساءلة في إدارة البيانات الدقيقة والموثوقة. وستُسلط وسائل الإعلام المحلية والدولية الضوء على هذه الممارسات الخاطئة في جميع الأحوال. على سبيل المثال، أشارت إحدى وثائق وزارة الخارجية الأمريكية عام 2006، عبر ويكيليكس، إلى أن الفساد يُمثل المشكلة الاقتصادية الرئيسية لكردستان. وقدمت تفاصيل مثيرة للاهتمام حول المحسوبية في الاقليم، ووفقا للوثيقة المعنونة "الفساد في الشمال الكردي"، فإن هذا هو ما حدث. فقد دفع رجال الأعمال الساعون للحصول على عقود حكومية نسبة إضافية تتراوح بين 10٪ و30٪ على قيمة العقد ليصبحوا شركاء في أسهم شركة يملكها راعي الحزب، بالإضافة إلى 10٪ أخرى لمدير الدائرة الحكومية التي صدر منها العقد(حسن،2015،ص16). لذلك عندما تستغل الموارد العامة للاقليم بشكل غير قانوني، أو تمنح العقود والمشاريع التنموية للأفراد والشركات بناء على المحسوبية والرشوة، فان ذلك يضعف فعالية البرامج التنموية ويعيق تنفيذ المشاريع، مما يؤدي إلى تأخيرها وتدني جودتها.

في عام 2019، أصدرت هيئة النزاهة في إقليم كردستان تقريرًا يرصد إحصائيات الفساد في الإقليم منذ عام 2014 وحتى 30 /2019/12 ، وبلغ إجمالي قيمة الفساد 423,292,000 دينار عراقي، صودرت منها 2,700,000,000 دينار. ولم يُسترد من هذا التقرير سوى 10826,000 دينار(KNN ،2019).

ومع ذلك كشف تقريرٌ لهيئة الإذاعة البريطانية (BBC) عام 2008 عن الأثر المدمر طويل الأمد للفساد على الاقتصاد والمجتمع الكردي. صرح رجل أعمال صراحة بأن أقارب القادة السياسيين قد يحصلون على وظائف أو عقود، مثل عقدٍ بقيمة مليون أو مليوني دولار لإعادة بناء طريق. وبحسب المراسل، لم يكن من المهم ما إذا كان الشخص مؤهلا بالفعل لبناء الطريق؛ إذ كان العقد يُباع مرارا وتكرارا حتى يصل إلى شركة بناء قانونية، وعندها قد لا يتبقى نصف المبلغ. وقال رجل الأعمال عن الفساد: "إنه يقتل كردستان"، مضيفا أنه أشبه بفيروس (حسن،2015،ص16).

يتضح من ذلك أن الفساد المالي يعتبر من أبرز التحديات التي تعرقل عملية التنمية في الاقليم. فقد أدى إلى اهدار الموارد العامة وسوء استخدامها، مما يؤثر سلبا على جودة الخدمات الأساسية المقدمة للمواطنين. بالاضافة إلى ذلك، يسهم الفساد في تاكل ثقة المواطنين في المؤسسات الحكومية، مما يقلل من مشاركتهم في جهود التنمية ويعزز مناخ عدم الشفافية والمساءلة.

5.2.2.عدم وجود الموازنة العامة

تعرَف الموازنة العامة بأنها" خطة مالية تتجسد في وثيقة معتمدة من السلطة التشريعية، وتتضمن تقديرات مفصلة للنفقات العامة والايرادات العامة للسنة المقبلة. وتعتبر هذه الموازنة الأداة الأساسية التي تستخدمها السياسة المالية لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمالية" (عبدالحميد،2010،ص69). لذا، تعتبر الموازنة العامة الأداة الرئيسية التي تعكس التوجهات الاقتصادية والاجتماعية للدولة. كما يفترض أن تكون القناة الأهم للتعبير عن مختلف أوجه إنفاق الموارد العامة، حيث تُكشف عن أولوياتها وأهدافها. لذا، تُعتبر الموازنة العامة الوثيقة المالية الأهم التي تكشف عن إدارة الموارد العامة للمجتمع وكيفية استخدامها في تقديم الخدمات العامة (البدويهي،2017،ص3).

و عليه يتكون الميزانية العامة من قسمين رئيسيين و هما :

الايرادات العامة: الإيرادات العامة هي موارد التدفق النقدي التي تحصل عليها الدولة من أنشطتها السياسية، ومن أصولها الخاصة، ومن مصادر أخرى كالقروض المحلية والأجنبية. وتهدف هذه الإيرادات إلى تغطية النفقات العامة خلال فترة زمنية محددة (الشرشاري،2021،ص65).

النفقات العامة: تُحدد الدولة أولويات إنفاقها العام بناءً على الإيرادات المتاحة، ما يعني أنها تُحدد أولاً الاحتياجات العامة التي يجب تلبيتها. وهذا يتطلب من الدولة إنفاق مبالغ طائلة للوفاء بالتزاماتها وتقديم خدمات متنوعة. تُسمى هذه المبالغ الطائلة للوفاء بالالتزامات والخدمات المتنوعة نفقات عامة، لأنها شريان الحياة الرئيسي للدولة والمحرك الرئيسي لأنشطتها المتعددة (الشرشاري،2021،ص62-63).

منذ تشكيل حكومة اقليم كوردستان في عام 1992 وحتى عام 2013، أقر برلمان الاقليم عشرة قوانين للميزانية فقط، وذلك بسبب عدم الاستقرار السياسي، بما في ذلك الحرب الأهلية الكوردية. ومنذ عام 2013 وحتى كتابة هذا البحث في عام 2025، يعيش اقليم كوردستان بدون ميزانية مصادق عليها من قبل البرلمان، مما أدى إلى غياب الوضوح المالي واعتماد حكومة الاقليم على قرارات انفاق غير منتظمة (peregraf,2025). وتزامن ذلك مع الدورة الثانية لانتخابات مجالس المحافظات في عام 2014، أي بعد تطبيق قانون مجالس محافظات الاقليم رقم 3 لسنة 2009. وهذا يعني حرمان مجالس المحافظات من أي ميزانية، لان الموازنة العامة هي التي تحدد حصة كل محافظة من الموازنة وفي نفس الوقت تقوم بتقاسم سلطة الانفاق على مستوى مجلس الوزراء والوزارات والمؤسسات المحلية، غير انه اذا لم يتم تنظيم العملية بقانون، اي في غياب قانون الموازنة فان معظم الصلاحيات المالية ستعود الى مجلس الوزراء وهذا ما يتناقض مع مبادئ اللامركزية الادارية، وهذا يعني أن مجالس المحافظات، من الناحية العملية، لا تمتلك أي صلاحيات أو سلطات مالية تمكنها من أداء مهامها وتقديم الخدمات للمواطنين (احمد،2022،ص149-150).

من المهم الاشارة الى أن بغداد لم تسدد تخصيصات تنمية الأقاليم لمحافظات اقليم كوردستان منذ عشر سنوات، أي منذ عام 2014 وحتى الان، والتي تتجاوز قيمتها ترليوني دينار عراقي. وقد أدى ذلك إلى توقف المئات من المشاريع الخدمية في تلك المحافظات

(التاخي،2024). الامر الذي ادى الى اضعاف مجالس المحافظات والحكومات المحلية بشكل كامل.

لذلك نستطيع القول انه منذ عام 2014 و حتى 2025 لم تكن لدى حكومة اقليم كوردستان قانون موازنة عامة ،كما لم تكن لدى مجالس المحافظات اي موازنة في الوقت الذي جاء في مضمون قانون المحافظات بانه على مجلس المحافظة اعداد موازنتها السنوية لادراجها في موازنة المحافظة واقرار موازنة المحافظة التي يعدها المحافظ (قانون محافظات الاقليم،2009،م(6/ خامسا)). وعلى اثر ذلك تم دحض احد اهم ابعاد اللامركزية الادارية وهو البعد المالي التي تمثلت بميزانية خاصة للوحدات الادارية وقد ادى ذلك الى اضعاف دور الركيزتين المهميين لنظام اللامركزية الادارية وهما مجالس المحافظات و الهيئات التنفيذية .

5.3.المعوقات الادارية

5.3.1.البيروفراطية أو الروتين الاداري

يعتبر البيروقراطية التحدي الرئيسي أمام السعي لتحقيق اللامركزية الإدارية في مختلف الهيئات الحكومية والشركات. في عالم القيادة، يُفهم مصطلح البيروقراطية عادة على أنه عملية معقدة وغير مرنة تعيق العمل وتقلل من مرونة العمال. هذا هو المفهوم الذي ربطه ماكس فيبر بالقواعد والعقوبات والمعرفة القابلة للتحقق من قِبل جماعة عقلانية غير طائفية (ملكية و نعيمة،2022،ص24). في هذا الصدد ورد في معجم المعاني أن كلمة البيروقراطية هي " مجموع المؤسسات الادارية العمومية التي يتولى فيها الموظفون البيروقراطيون تطبيق سلطة القانون حسب السلم الاداري و التي تتسم بالبطء في التنفيذ مما يؤدى الى عرقلة السير الطبيعي لشؤون المواطنين وهى من العقبات التي تعترض تطبيق المشاريع ". أما المعجم الغنى فقد عرفها بكونها " سلطة موظفي المكاتب والتزامهم ما تعوده و يعاب عليها كثرة الموظفين و تسلسل الرئاسات و بطء التنفيذ، روتين حكومي مغالي فيه ، نظام اداري تعيق الاجراءات المعقدة فيه العمل الفعال "(الخلوفي،2022).

من هنا، ينظر إلى البيروقراطية على أنها خالية من الكلمات الطيبة في النظرة العامة، حيث يعتقد أنها سبب الطرق الطويلة في القيام بالأشياء، والوقت العصيب مع الناس، والرغبة في الحكم واستخدام السلطة (المعاني ،2010،ص37).

من أبرز سلبيات البيروقراطية تعقيدها والروتين الإداري. ولذلك، تُعتبر تحديًا لأي مؤسسة حكومية، سواءً كانت مركزية أو محلية. ومن جهة أخرى، وفرت هذه الإجراءات المعقدة بيئة خصبة لنمو الفساد الإداري والمالي، إذ تؤدي إلى تأخير الخدمات والمعاملات الإدارية. إن الهدف الرئيسي من اللامركزية الإدارية، بل جوهرها، هو تسهيل الإجراءات وتبسيطها والقضاء على البيروقراطية الحكومية، بما يرفع كفاءة العمل الحكومي ويحسن الخدمات المقدمة للمواطنين (ميس،2023 ،ص147).

في البيئات البيروقراطية، تتبع عملية اتخاذ القرار سلسلة قيادة طويلة، بينما على الصعيد الإداري، تتيح اللامركزية توزيع الصلاحيات على المستويات الإدارية الأدنى، ما يعني إمكانية اتخاذ القرارات على هذا المستوى مع كامل الصلاحيات اللازمة للبت في أي مسألة دون الحاجة إلى انتظار موافقة الإدارة العليا. هذا يؤدي إلى تسريع اتخاذ القرارات المحلية دون الحاجة إلى انتظار موافقة الإدارة العليا، مما يُحسّن كفاءة العمل ويزيد من مسؤولية العاملين (سليمان ، 2021).

في النظام البيروقراطي، عادة ما تتضمن عملية الحصول على الوثائق وتنفيذ المشاريع سلسلة طويلة من الموافقات والمراجعات، مما يُسبب تأخيرا كبيرا وتكاليف إضافية. كما تُفاقم هذه الإجراءات التعقيد القائم بالفعل، مما يُلحق الضرر بالإدارة العام (معهد التميز المستدام،2024). وهذا ما يتنافى مع خاصية الاستجابة السريعة لمطالب المواطنين وتقديم الخدمات التي يهدف اليها اللامركزية الادارية .

ترتبط قضايا الإدارة العامة والمركزية والتعقيد البيروقراطي في المنطقة بمشاكل الإدارة والبيروقراطية في الدول التي تعاني منها. وقد وصفت مؤسسة ميري الهيكل الإداري لحكومة إقليم كردستان بأنه تحول إلى شكل مركزي ضخم وغير فعال. ولطالما برر المسؤولون الحكوميون هذه المركزية بأنها محاولة لتعزيز سلطة الحكومة المركزية. وقد تحقق هذا الهدف إلى حد كبير على مر العقود(مؤسسة ميري ،2019). وقد كان لذلك تأثير سلبي على سير عمل النظام الحاكم وأدائه.

من عيوب البيروقراطية في الاقليم اتباع الطريقة التقليدية القديمة لإتمام المعاملات. على سبيل المثال، لا يمكن اعتماد النماذج الإلكترونية، بل يجب إحضار المستندات الورقية شخصيا إلى الدوائر الحكومية. هذا الإجراء القديم البطيء يعيق سرعة تقديم الخدمات اليومية (عزيز،2020).

بشكل عام أن هيمنة النظام البيروقراطي و تعقيداتها في المؤسسات الادارية للحكومات قد تعرقل الأهداف التي تسعى اليها اللامركزية تحقيقها ، حيث أن تباطؤ في الإجراءات وتعدد في المستويات الإدارية، يؤدي إلى تقليل المرونة والقدرة على الاستجابة السريعة للمشكلات. كما أن البيروقراطية قد تؤدي إلى تعزيز المركزية غير المرغوب فيها، مما يتناقض مع المبادئ الأساسية للامركزية. وبالتالي، فإن البيروقراطية تشكل عائقا رئيسيا أمام تحقيق فعالية اللامركزية الإدارية .

5.3.2. تدني كفاءة الموارد البشرية

تُعدّ الموارد البشرية أحد المعايير التي نقيس بها ثروة أي بلد. وهي تتصدّر قائمة عناصر رأس المال والأصول المؤثرة في الوضع الاقتصادي والاجتماعي للبلد (البياتي ،2017،ص4). تُعدّ كفاءة هذه الموارد أحد العوامل الأساسية التي يعتمد عليها نجاح الإدارة المحلية، من خلال تحسين أداء الحكومة وتقديم الخدمات للمواطنين. وقد برزت الحاجة الماسة إلى وجود قيادات إدارية ذات خبرة وكفاءة وتخصص في القطاع العام، لأن الكفاءة ترتبط دائما بالتخصص، ووجود كليهما في المجالات الإدارية يُتيح تحقيق معظم الإنجازات المرجوة والمخطط لها(بحري،2020). تعتبر الموارد البشرية الآن موردا استراتيجيا، حيث تتولى إدارة جميع الأنشطة وربما الأهم من ذلك مدى فعاليتها إذا تم تزويدها بالمهارات والمعرفة والقدرات والقدرة على التكيف مع طبيعة العمل الذي تعمل فيه (الشتيوي،2022،ص344).

تواجه غالبية الإدارات المحلية تحديا في توفير كوادر مؤهلة. ويفاقم نقص الكوادر في هذه الوحدات الفساد الإداري والمالي وسوء الخدمات، مما ينعكس سلبا على مختلف المجالات، سواءً الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية (سلمان،2012 ص336).

لان أفضل الخطط والاستراتيجيات لا تُحقق أهدافها إلا بوجود قادة قادرين على التخطيط والتنفيذ وتعبئة الموارد المتاحة. ويعود فشل أو نجاح المؤسسات المختلفة إلى حد كبير إلى الكفاءة الإدارية. ومن هذا المنظور، يمكننا القول بثقة إن الفجوة الحقيقية في هذا العالم لا تكمن في المقام الأول في الاختلاف بين العالم المتقدم والنامي من جهة، والعالم المتخلف من جهة أخرى، وإن كانت تعجّ بثروات هائلة، وليست فجوة في التكنولوجيا بالدرجة الأولى، بل فجوة في كفاءة الإدار (بحري،2020).

وفي اقليم كوردستان فان الوحدات الادارية تعاني ايضا من قلة الكفاءات الادارية وان توزيع المناصب والوظائف الحكومية على المستويين المركزي و المحلي تقوم على اساس الانتماء الحزبي والعلاقات الشخصية وتبادل المنفعة بدلا من الكفاءة والمؤهلات .ويقال أن الانتماء الحزبي هو عامل مهم في قرارات التوظيف في الوزارات في حكومة إقليم كردستان. وحسب تقرير الشفافية الدولية لعام 2015 عن الاقليم ان التواصل ونقص التدريب المدني والخدمة لعملية التوظيف في الخدمة المدنية في حكومة إقليم كردستان نادرا ما يكون من خلال عمليات الاختيار على أساس الجدارة، وان أكثر من نصف موظفي الخدمة المدنية في إقليم كوردستان–العراق حسب تقرير (UNODC) أفادوا في مسح أنهم لم يفعلوا ذلك بل تم تجنيدهم من خلال اختيار موضوعي(علي،2021). وفي ظل هكذا الحالة من المستبعد ان تستطيع الوحدات الادارية من القيام بواجباتها وتحقيق التنمية المحلية و تقديم الخدمات الى الموطنين بل يصبح عائقا امامها ان شغل المناصب الادارية من قبل اشخاص غير الاكفاء يمكن ارجاعها الى الاسباب التالية: (حكيم،2009،ص177).

1- عدم وجود اليات سليمة لشغل المناصب الادارية .

2- حصة الاحزاب من المناصب جعلتها توظيف اشخاص غير اكفاء .

3- تجربة الحكم المحلي في الاقليم يعتبر تجربة جديدة .

4- بعض من اولئك الذين يتم ترشيحهم للمجالس المحلية او الذين يستلمون منصب اداري في الوحدة المحلية هى اول تجربة لهم لذلك ليس لديهم تجربة في الادارة للحكم المحلي .

و في النهاية يرى الباحث ان اللامركزية الادارية تمثل خياراً استراتيجياً لتعزيز التنمية المحلية في اقليم كوردستان غير ان تفعيلها يظل رهناً بتجاوز المعوقات الاقتصادية والمالية والادارية التي تحد من فاعليتها ويؤكد ان نجاح التجربة يتطلب اجراءات جذرية في تنويع الموارد وادارتها، والحد من الفساد، وبناء قدرات بشرية كفوءة، كما يشدد على ضرورة اقرار الموازنة المالية السنوية لضمان تحقيق التنمية وترسيخ الحكم الرشيد.

6.الاستنتاجات و التوصيات :

6.1.الاستنتاجات:

توصل الدراسة الى عدة استنتاجات من بين ابرزها :

1 – أدى الاعتماد المفرط على عائدات النفط كمصدر دخل رئيسي في إقليم كردستان إلى خلق اقتصاد وحيد قائم على الريع، مما يجعل المنطقة عرضة للمخاطر عند تقلبات الأسعار في السوق العالمية. وقد أدى ذلك إلى تفاقم أزمة ضعف تطبيق اللامركزية الإدارية، مما يعيق التنمية في الإقليم.

2 – تُعدّ الفساد المالي في الاقليم من العقبات الرئيسية أمام تطبيق اللامركزية الإدارية وتحقيق التنمية. يُضعف هذا الهدر إنتاج الخدمات من خلال استنزاف الموارد، مما يُؤدي إلى خسارة مضاعفة للمواطنين وشركاء التنمية.

3 – أدى غياب الموازنة العامة في الإقليم منذ عام 2014 إلى حدوث شلل مالي في المجالس المحلية، مما أضعف أحد أهم أركان اللامركزية الإدارية، وهو البعد المالي. كما أثر ذلك سلبا على تقليص صلاحيات المحافظات في إدارة شؤونها التنموية.

4 – تُعد البيروقراطية والروتين الإداري من أبرز العوائق أمام اللامركزية الإدارية، إذ تُودي إلى بطء عملية اتخاذ القرار، وتضعف كفاءة تقديم الخدمات المحلية للمواطنين، بل تعيق التنمية المحلية.

5 – تعتمد كفاءة إدارة الموارد البشرية في الوحدات الإدارية على الكفاءة، وقد تأثرت بغياب معايير الكفاءة، واعتمدت بشكل كبير على المحاصصة الحزبية، مما يؤثر بدوره على كفاءة الإدارة على المستويات المحلية، ويؤثر سلبا على تقديم الخدمات والتنمية.

6.2.التوصيات:

1– تقترح الدراسة للجهات المعنية بتنويع مصادر الايرادات من خلال الاهتمام للقطاعات المنتجة كالزراعة والصناعة والسياحة.

2 – يقترح الدراسة ضرورة اعداد موازنة مالية سنوية من قبل حكومة اقليم كوردستان بشكل دوري وشفاف .

3 –على الاجهزة الرقابية في الاقليم اعتماد نظام رقابة مالية فعالة لضمان المساءلة والشفافية و منع الفساد في مؤسساتها.

4 –يقترح الدراسة للاجهزة الادارية وضع خطط استراتيجية لرفع كفاءة الموارد البشرية في الوحدات المحلية من خلال فتح برامج تدريب و تطوير كفاءة الموظفين .

7.قائمة المصادر :

7.1.المصادر العربية :

7.1.1.المعاجم:

– بن هادي، ع.، وآخرون، (1991). القاموس الجديد للطلاب. الطبعة 7. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب.

7.1.2.القوانين:

– إقليم كوردستان – العراق، (2009). قانون مجالس المحافظات والأقضية والنواحي في إقليم كوردستان – العراق رقم (3) لسنة 2009، المادة (6) – خامساً.

7.1.3.الوثائق والتقارير:

– الطعامنة، م، م.، (2013). نظم الإدارة المحلية (المفهوم والفلسفة والأهداف). تقرير مؤتمر: الملتقى العربي الأول، صلالة – سلطنة عمان. القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

– برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، (2022–2023). التقرير الأول لبرنامج متابعة المحاكمات: قضايا الفساد الكبرى في إقليم كوردستان العراق. تشرين الثاني 2022 – كانون الأول 2023. متوفر على https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/2024-08/undp_iq_ar_report.pdf : .

– ديويفر، م،. (2017). حينما تلتقي النهايات: الإصلاحات الاقتصادية في إقليم كوردستان العراق. تقرير لمعهد الدراسات الإقليمية والدولية. السليمانية: الجامعة الأمريكية في السليمانية. متوفر على:
https://auis.edu.krd/iris/sites/default/files/IIR_Making%20Ends%20Meet_DeWeaver_Arabic.pdf

– مجموعة البنك الدولي، (2016). إقليم كوردستان العراق: إصلاح الاقتصاد من أجل ثمار الرخاء والازدهار وحماية الضعفاء والمحرومين. ورقة عمل، مجلد رقم (2). متوفر على:
https://documents1.worldbank.org/curated/en/248361468196729036/106109-WP-P159972-KRG-Reform-PUBLIC-v2-Executive-Summary-Arabic.docx

– وزارة التخطيط العراقية، (2018). جمهورية العراق والبنك الدولي: استراتيجية التخفيف من الفقر في العراق (2018-2022). [وثيقة] متوفرعلى :
- https://andp.unescwa.org/sites/default/files/202009/Poverty%20Reduction%20Strategy%20%28PRS%29%202018_2022.pdf.

-Massuanganhe, I, J,. (2005, July). Decentralization and district development: Participatory & multi-sectoral framework for decentralized policies and local development strategies addressed to Millennium Development Goals (Working Paper No. 3). United Nations Capital Development Fund (UNCDF) & United Nations Development Programme (UNDP), Mozambique.
file:///C:/Users/ari-soft/Downloads/Decentralization-and-District-Development%20(2).pdf

7.1.4.الكتب :

– أميدي، م، ص،.(2010)،الفساد في إقليم كوردستان وآليات المعالجة (دراسة قانونية وإدارية تحليلية لظاهرة الفساد السياسي والمالي والإداري في مؤسسات حكومة إقليم كوردستان)، الجزء 1، الطبعة 1. أربيل: الناشر غير معروف.

– الخفاجي، ع، ع،. (2014)، الحكومات المحلية وصنع السياسات العامة في العراق، الطبعة 1، بغداد: مكتبة السنهوري.

–الفتلاوي،أ، ع، ك،.(2013)،النظام اللامركزية وتطبيقاته، الطبعة 1، بيروت: منشورات زين الحقوقية والأدبية.

– بن عشي، ع ،. (2005)، مبدأ المشاركة في الدولة الفدرالية، الطبعة 1، بغداد: مكتبة السنهوري.

–حسن، ب، ع ،.(2020)،السياسات الاقتصادية في العراق: التحديات والفرص، الطبعة 1، عمان: مؤسسة فريدريتش إيبرت، مكتب الأردن والعراق.

– حسن، م، ق ،. (2009)، القانون الإداري (التنظيم الإداري/ الوظيفة العامة/ الأموال العامة/ النشاط الإداري/ الضبط الإداري/ المرافق العامة) دراسة مقارنة في مصر ودولة الإمارات العربية المتحدة، الطبعة 1، عمان: إثراء للنشر والتوزيع.

– حسين، م، ب،. (2006)، الوسيط في القانون الإداري، الطبعة 1، القاهرة: دار الفكر الجامعي.

– عبد الحميد، ع ،. (2010)، اقتصاديات المالية العامة. الطبعة 1. القاهرة: الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات.

– عبدالوهاب، س،. (2001)، اللامركزية والحكم المحلي، الطبعة 2، القاهرة: دار الجلال للنشر والتوزيع.

– عبدالوهاب، م، ر،. (2005) مبادئ وأحكام القانون الإداري، الطبعة 1، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية.

– عبدالوهاب، م، ر،. و حسين، ع ، م، ع،. (2008)، مبادئ القانون الإداري، الإسكندرية: دار المطبوعات الجامعية.

– علي، ع،. (2021)، معالم أزمة الحكم في الإقليم، فصل من كتاب "دراسات في الحوكمة في إقليم كوردستان: التحديات والحلول (الفساد الإداري – اللامركزية ملف النفط والغاز والكهرباء)"، السليمانية: مركز تاسك.

– غانم، ا، ع،. عبدالوهاب،سمير ،. والعلواني، ح،. (2001)، الإصلاح المؤسسي بين المركزية واللامركزية، القاهرة: مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة.

– فؤاد، ص،. (1983)، مبادئ القانون الإداري الجزائري، الطبعة 1، بيروت: دار الكتاب اللبناني ومكتبة المدرسة الإسكندرية.

– ڤوديل، ج،. دلڤولڤية، پ،. (2008)، القانون الإداري (الجزء الثاني)، ترجمة منصور القاضي، الطبعة 1، بيروت: مجد/ المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

– نخلة، م،. (1998)، الوسيط في شرح قانون البلديات، الطبعة 1، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية.

– هماوه ند، م،. (2001)، الفدرالية والحكم الذاتي واللامركزية الإدارية الإقليمية: دراسة نظرية مقارنة، الطبعة 2، أربيل: مؤسسة موكرياني للطباعة والنشر .

– معاني، أ، ع،. (2010)،الإدارة العامة الحديثة، الطبعة الأولى، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

7.1.5.الاطاريح :

– سماقه ى، أ، أ، ح،. (2015)، التنمية المستدامة في إقليم كوردستان العراق: واقع ورؤية استشرافية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة

والاقتصاد، جامعة بغداد.

7.1.6.رسائل الماجستير :

– الشر شاري، م، ع، م،. (2021)، أثر تقلبات الإيرادات النفطية على الموازنة العامة للدولة الليبية خلال الفترة (1990–2018)، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية الاقتصاد، قسم الاقتصاد، جامعة الزاوية، ليبيا.

– صالحي، ع،. (2010)، الجماعات الإقليمية بين الاستقلالية والتبعية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 1.

– عفافسة، و،. (2014)، اللامركزية كآلية لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص إدارة وحكامة محلية، جامعة محمد بوصياف، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية.

– علي، م، ج، ح،. (2023)، تحليل العلاقة بين الاستدامة المالية والتنمية المستدامة مع إشارة خاصة لحالة إقليم كوردستان العراق، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة صلاح الدين – هولير.

– ملكية، س،. بنزينة، ن،. (2022)، البيروقراطية من نظرية تنظيمية إلى مشكلة إدارية: دراسة ميدانية ببلدية عين الطلبة، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، تخصص علم الاجتماع عمل وتنظيم، جامعة بالحاج بوشعيب – عين تموشنت، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية.

7.1.7.الدوريات والكورسات :

– البدويهي، ع، م،. (2017)" تعزيز جودة تخطيط الموازنة العامة للدولة"، سلسلة كراسات السياسات، عدد 7، القاهرة: معهد التخطيط القومي.

– الشاعر، م، ا،. (2020)، "الآثار الاقتصادية للفساد على التنمية الاقتصادية وسبل مكافحته"، مجلة تطوير الأداء الجامعي، مجلد 12، عدد 1، ص.ص 192–214.

– الشتيوي، م، م، خ،. (2022)،" دور كفاءة الموارد البشرية في تحسين أداء البلديات: دراسة حالة على بلدية الموقر"، المجلة العربية للنشر العلمي، الإصدار الخامس، العدد 49، ص.ص 344–364.

– البياتي، ف، ع، ف ،. (2017)،" إدارة الموارد البشرية والاستثمار البشري: حالة إقليم كردستان"، مجلة المستقبل العربي، العدد 455.

– بدوي، س،. (2023)،" الفساد المالي والإداري للدولة وآثاره الاقتصادية"، مجلة القانون والدراسات الاجتماعية، مجلد 2، عدد 3، ص.ص 41–59.

– حسن، ك،. (2015)،" المجتمع المسيس في كوردستان يواجه نظاماً سلطانياً"، السليمانية: مركز كارنيغي للشرق الأوسط. متاح عبر: https://carnegie-mec.org/2015/09/22/ar-pub-61379

– حسين، م، ر،. (2022)،" الخلط بين اللامركزية الإدارية والسياسية في التشريع العراقي"، مجلة رسالة الحقوق، السنة 4، العدد 4.

–سلمان، ف، ح،. (2012)،" اللامركزية الإدارية في العراق: مال لها وما عليها دراسة مقارنة"، مجلة الرافدين، المجلد 15، العدد 55، ص.ص 294–344.

–سليمان، غ، ع،. رفيق ،م، پ،. و مصطفى، ا، ع،. (2014)،" دور ديوان الرقابة المالية في مكافحة الفساد الإداري والمالي بالتطبيق على ديوان الرقابة المالية في إقليم كوردستان"، السليمانية، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، مجلد 4، عدد 2، ص.ص 202–232

1 –سماقه ى، أ، أ، ح،. (2023)،" تحليل العلاقة بين الادخار وتحقيق هدف القضاء على الفقر للتنمية المستدامة في إقليم كوردستان العراق"، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، مجلد 21، عدد 76، ص.ص 43–56

– عبدالعاطي، س،.(2021)،"نظام اللامركزية الإدارية في الإدارة المحلية"، مجلة البحوث المالية والتجارية، مجلد 22، عدد 3، ص.ص 50–69.

–عبد الواحد، ت، ج،. محمد، ن، ع،. (2023)،" دور السلطة التنفيذية في مكافحة الفساد الإداري في إقليم كوردستان – العراق: دراسة وصفية تحليلية"، مجلة جامعة كوية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد 6، عدد 2، ص.ص 360–368.

– عزيز،ن.ج.(2024)." قياس تحليل اثر تقلبات اسعار النفط على النمو الاقتصادي في العراق حلال المدة (2006–2019). مجلة زانكو للعلوم الانسانية، مجلد 28،عدد 6 ، ص.ص 43–54 .

–علي، ب، ع،. (2022)،" دور التدقيق الإداري في الحد من الفساد المالي والإداري: دراسة استطلاعية على عينة من الأكاديميين في قسم المحاسبة في عينة من الجامعات الحكومية والأهلية في إقليم كوردستان العراق"، مجلة بوليتكنيك للعلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد 3، عدد (أ)، ص.ص 172–189.

–كاكه رش، ب، ن،. الصالحي، ف، س، ح،. (2023)،" أثر التدقيق القضائي في الحد من الفساد المالي والإداري (دراسة استطلاعية من وجهة نظر مراقبي الحسابات والأكاديميين في إقليم كوردستان العراق)"، المجلة العلمية لجامعة جيهان، مجلد 7، عدد 2، ص.ص 338–362.

–گوران، ي،. فتاح، أ، ر،. رسول، عابد، خ، وميكه، ه، م،. (2020)،" مستقبل إقليم كوردستان: أمام التحديات الداخلية والخارجية، المعضلات السياسية والاقتصادية، التربوية والتعليم العالي"، قراءات مستقبلية رقم 7، السليمانية: مركز الدراسات المستقبلية.

– محمد، م، ح،. صفار، أ، س،. وطاهر، م، ع،. (2017)،" السياسة المالية ودورها في معالجة الأزمة الاقتصادية في إقليم كوردستان العراق"، المجلة الأكاديمية لجامعة نوروز، مجلد 13، عدد 1.

– ميس، م، ع،. (2023)،" التحديات السياسية وأثرها على الحكم المحلي في العراق"، مجلة قضايا سياسية، جامعة النهرين، العدد 72.

7.2.المصادر الكوردية :

1 – أحمد، ع، ع.، (2022)،" ئالنگاریەکانی بەردەم پەیرەوکردنی ناناوەندیّتی کارگیّری خوجیّی"، ماستەرنامە یە ک پێشکەش بە کولیژی زانستە رامیاریەکانی زانکوی سلێمانی.

2 – حەکیم، ه، إ.، (2009)،" سروشتی دیموکراتی لا مەرکەزیەتی کارگیّری: لێکولینەوەیەکە لە سەر رێکخستنی پەیوەندیەکانی نێوان حکومەتی هەرێمی کوردستان و ئیدارە خوجێیەکان لە هەرێم بە پێی پروژەی دەستوری هەرێمی کوردستان"، ماستەرنامەک پێشکەش بە کولیژی یاسا و زانستە سیاسیەکان لە زانکوی سەلاحەدین – هەولێر کراوە.

7.3.المواقع الالكترونية :

–الخلوفي، إ.، (2022). التنظيم البيروقراطي: من العقلانية الإدارية إلى عرقلة الإبداع. موقع الحوار المتمدن، عدد7284.متوفرعلى : https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=759678.

تاريخ النشر: 2022/6/19. [تمت المشاهدة في: 2025/3/15].

– القدوري، ص.، بدر، ح.، (2025). بعض التصورات حول الإصلاح الاقتصادي في إقليم كوردستان، العراق. شبكة الاقتصاديين العراقيين. متوفر على: https://2u.pw/g7G2L.

تاريخ النشر: 2025/8/24. [تمت المشاهدة في: 2025/3/26].

– بحري، ن.،(2020). إدارة الكفاءات. متوفر على تاريخ النشر: 2020/1/24. [تمت المشاهدة في: 2025/3/16]. https://alsabaah.iq/20407–.html

4 – سليمان، ب.، (2021). ما هو عكس البيروقراطية. موقع برهان سليمان. متوفر على :.https://2u.pw/0vzHv

تاريخ النشر: 2021. [تمت المشاهدة في: 2025/3/15].

5 – شالي، س.، (2024). إقليم كوردستان لا يأخذ في الاعتبار الوضع الاقتصادي في قراراته السياسية. مؤسسة المتوسطي للدراسات الإقليمية. متوفر على: https://www.mirs.co/AR/details.aspx?jimare=157.

تاريخ النشر: 2024/9/24. [تمت المشاهدة في: 2025/3/26].

– شبكة(KNN) ، .(2019)أربيل تسجل أعلى نسب الفساد في الإقليم خلال خمس سنوات. متوفر على: https://www.knnc.net/ar/Details.aspx?jimare=2504.

تاريخ النشر: 2019/12/21. [تمت المشاهدة في: 2025/4/16].

– عزيز، س.، (2020). عاجلاً وليس آجلاً: المطالبة بلامركزية إقليم كردستان–العراق. موقع الحرة. متوفر على– https://www.alhurra.com/different : angle/Decentralization–Iraqi–Kurdistan–KRI–KRG.

تاريخ النشر: 2020/6/4. [تمت المشاهدة في: 2025/3/17].

– معهد التميز المستدامة، (2024). مشاكل البيروقراطية والحلول. موقع معهد التميز المستدامة. متوفر على: https://2u.pw/wyq1bsle.

تاريخ النشر: 2024/5/31. [تمت المشاهدة في: 2025/3/16].

– موقع التآخي، (2024). بغداد لم تصرف تخصيصات تنمية الأقاليم لمحافظات إقليم كوردستان منذ 10 سنوات. متوفر على: https://altaakhi.net/2024/03/82338.

تاريخ النشر: 2024/3/10. [تمت المشاهدة في: 2025/4/10].

–مؤسسة ميري، (2019). حوار في مائدة مستديرة حول اللامركزية في كردستان العراق. موقع مؤسسة الأوسط للبحوث (ميري). متوفر على: https://2u.pw/udXNk.

تاريخ النشر: 2019/4/25. [تمت المشاهدة في: 2025/3/17].

– موقع Peregraf ، (2025). قباد طالباني: إقليم كوردستان يخطط لإقرار قانون الميزانية في 2026. متوفر على : https://peregraf.com/ar/news/8508?utm_

تاريخ النشر: 2025/2/22. [تمت المشاهدة في: 2025/4/10].

ئاستەنگە ئابووری و دارایی و کارگێڕییەکان لەبەردەم لامەرکەزی ئیداری لە هەرێمی کوردستان – عێراق دوای (2014)

ڕەفعەت عەبدوللا حەجی
کولیژا زانستێن سیاسی، بەشێ سیستەمێن سیاسی و سیاسەتا گشتی، زانکویا دهوک
Arybdl90@gmaile.com

عەبدال جومعە عەبدولرەحمان
کولیژا زانستێن سیاسی، بەشێ سیستەمێن سیاسی و سیاسەتا گشتی، زانکویا دهوک
Abdal.abdulrahman@uod.ac

پوختە:
لامەرکەزیەتی کارگێڕی بووەتە یەکێک لە گرنگترین و سەرکەوتووترین شێوازە ڕێکخراوەییەکان بۆ یەکە کارگێڕییەکان لە دەوڵەتە هاوچەرخەکاندا، چ ساده و چ ئاڵۆز. ئەم شێوازە ڕێکخراوەیی کارگێڕییە ڕاستەوخۆ پەیوەندی بە پرسی بەهێزکردنی میکانیزم و ئامرازەکانی دیموکراسی و جێبەجێکردنی پێداویستییەکانی مافی مرۆڤی ماددی و ئەخلاقی، لە ڕێگەی گەیشتن و گەشەپێدان و خۆشگوزەرانی یەکەی کارگێڕی و پلاندانانی ڕێکخراو و وەبەرهێنانی گونجاوی سەرچاوە ناوخۆییە هەمەجورەکانیەوە هەیە. لەم چوارچێوەیەدا ئاستەنگ و ئالنگاری جۆراوجۆر هەن کە بەشدارن لە جێبەجێنەکردنی دروستی ئەم لامەرکەزییە کارگێڕیە. بۆیە ئەم لێکۆڵینەوەیە هەوڵدەدات ئەو ئاستەنگانەی بەردەم جێبەجێکردنی لامەرکەزییەتی کارگێڕی لە هەرێمی کوردستانی عێراق لە دوای ساڵی ٢٠١٤ دەستنیشان بکات و شیبکاتەوە. سەرەڕای گرتنەبەری ئەم شێوازە کارگێڕییەی لەلایەن هەرێمەوە، ئەوەی ئێمە تێبینی دەکەین، بوونی چەندین ئاستەنگە کە بوونەتە ڕێگر لەبەردەم گەیشتن بە ئامانجەکانی، بەتایبەتی لە بوارەکانی ئابووری و دارایی و کارگێڕیدا. تۆێژینەوەکە بە کێشەیەکی ناوەندی دەست پێدەکات: دیارترین ئاستەنگەکانی بەردەم جێبەجێکردنی کاریگەرانەی لا مەرکەزی چین؟ بە گرتنەبەری ڕێبازی وەسفیی–شیکاری، تۆێژینەوەکە ئامانجی وەسفکردنی لامەرکەزییەتی کارگێڕییەلە هەرێمدا، شیکردنەوەی کەموکوڕی و ئاستەنگەکانی، پاشان ڕۆشنایی بخاتە سەر هۆکارەکانی لاوازی کاریگەری لامەرکەزییەتی کارگێڕی لە هەرێم و کاریگەرییە نەرێنییەکانی دەرئەنجامی لەسەر گەشەپێدان. تۆێژینەوەکە لە کۆتاییدا گەیشتە ئەو ئەنجامەی کە یەک ئابووری، گەندەڵی دارایی، نەبوونی بودجەی گشتی، بالادەستی بیرۆکراسی، و ناکارامەیی سەرچاوە مرۆییەکان لە دیارترین ئاستەنگەکانن کە بوونەتە بەربەست لە لەبەردەم کارایی لامەرکەزی وکاریگەری نەرێنییان لەسەر گەیشتن بە گەشەپێدان هەبووە.

وشە سەرەکییەکان: ئاستەنگەکان، ئابووری، دارایی، کارگێری، لامەرکەزی کارگێڕی.

The Economic, Financial, and Administrative Obstacles to Administrative Decentralization in the Kurdistan Region of Iraq after 2014.

Rafaat Abdullah Haji
College of Political Science, Department of Political Systems and Public Policy, University of Duhok
Arybdl90@gmaile.com

Abdal Joma Abdullrahman
College of Political Science, Department of Political Systems and Public Policy, University of Duhok
Abdal.abdulrahman@uod.ac

Abstract
Administrative decentralization has become one of the most important and successful organizational methods for administrative units in contemporary states, both simple and complex. This administrative organizational method is directly related to the issue of strengthening the mechanisms and means of democracy and meeting the requirements of material and moral human rights through the achievement, development, and prosperity of the administrative unit, its organized planning, and the optimal investment of its diverse internal resources. In this context, there are various obstacles and challenges that lead to the lack of proper implementation of this administrative decentralization. Therefore, this study seeks to identify and analyze the obstacles facing the implementation of administrative decentralization in the Kurdistan Region of Iraq after 2014. Despite the region's adoption of this administrative method, what we observe on the ground is the presence of numerous obstacles that have hindered the achievement of its goals, particularly in the economic, financial, and administrative fields. The study begins with a central problem represented by the question of the most prominent obstacles that prevent the effective implementation of decentralization. Adopting a descriptive-analytical approach, the study aims to describe administrative decentralization in the region, analyze its shortcomings and obstacles, and then shed light on the reasons for the weak effectiveness of administrative decentralization in the region and the resulting negative impacts on development. The study ultimately concluded that a single economy, financial corruption, the absence of a general budget, the dominance of bureaucracy, and the weak efficiency of human resources are among the most prominent challenges that have hindered the effectiveness of decentralization and negatively impacted the achievement of development.

Key Words: Obstacles, economic, financial, administrative, administrative decentralization.